تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات – حالة الجزائر–

Approaches to correcting the imbalance in the balance of payments - the case of Algeria -

د. قرقب مبارك [*1]، ط. د لكصاسي مريمه [2]

[1] جامعة تامنغست (الجزائر)، tam6891nov@gmail.com

[2] جامعة تامنغست (الجزائر)، kerkeb1979@yahoo.fr

الملخص:

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع المقاربات ذات الصلة بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال عرض المعلومات النظرية الخاصة بكل من منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي باعتبارهم أهم المقاربات التي عرفها النظام الاقتصادي مع تطور نظرياته عبر الزمن، والتي تتعلق بالسعي لتحقيق التوازن الخارجي الممثل بتوازن ميزان المدفوعات.

لقد خلص البحث إلى أن اختلاف أفكار المفكريين الاقتصاديين حول النقود أنتج ثلاثة مقاربات يمكن الاستعانة بها من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات والتي تستعين في أغلبها بسياسة تخفيض قيمة العملة لتحقيق هذا التوازن، وهذا مع الأخذ بعين الحسبان طبيعة مكونات ميزان مدفوعات الدولة وحجم واتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: منهج المرونات، منهج الاستيعاب، المنهج النقدي، ميزان المدفوعات.

تصنيفات JEL: E01,E12,E13.

*المؤلف المرسل

Abstract

This paper tackled the subject of approaches related to correcting the imbalance in the balance of payments by presenting the theoretical information on each of the elasticities approach, the absorption approach and the monetary approach as they are the most important approaches known to the economic system with the development of its theories over time, which relate to the pursuit of an external balance represented by a balance. Balance of Payments.

The research concluded that the different ideas of economic thinkers about money produced three approaches that can be used in order to reach the balance of payments balance, which mostly use the policy of devaluation to achieve this balance, and this is taking into account the nature of the components of the balance of state payments and the size and direction of international economic relations.

Key words: elasticities approach, comprehension approach, monetary approach, balance of payments.

JEL Classification Codes :E12,E13, E01.

مقدمة

يحتل ميزان المدفوعات موقعا هاما في توضيح صورة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني، وذلك باعتباره من بين أهم الأدوات التي يعتمد عليها في وضع معالم السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا عل ضوء وضعياته المختلفة، ومع ارتفاع حجم المبادلات الاقتصادية الدولية تزداد أهمية ميزان المدفوعات كونه يعبر على قوة الاقتصاد.

وفي ظل تداخل العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، فإن ميزان المدفوعات كغيره من المؤشرات الاقتصادية الكلية يؤثر ويتأثر تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا مايبرز من خلال وضعياته المختلفة.

ومع اختلاف وضعيات ميزان المدفوعات بين الفائض والعجز ظهرت عدة مقاربات تسعى إلى تحقيق التصحيح الأمثل الذي يضمن تسوية وضعية الخلل في الميزان وإعادة وضعيته إلى التوازن المنشود.

إشكالية البحث: هل يمكن تطبيق مقاربات تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر؟

أهمية البحث:يستمد البحث أهميته من الموضع الذي يحتله تحقيق توازن ميزان مدفوعات الدولة في عكس صورة وقوة الاقتصاد وتحفيز حركة المعاملات الاقتصادية الدولية .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعريف بأهم المفاهيم المتعلقة بمقاربات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وإبراز إمكانية تطبيق منهج المرونات في الجزائر.

منهجية البحث: ستتم معالجة هذا البحث من خلال استخدام المنهج الاستنباطي بشقيه الوصفي والتحليلي بالاستعانة بالمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة والاعتماد على بعض التقارير السنوية للسلطة النقدية في الجزائر.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر:

- دراسة نوري حاشي، طارق بن خليف ومحمد العقاب، ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي:هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات الدولية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)خلال الفترة (2005– 2018)، وذلك بالاستعانة بتقنيات البيانات الطولية إحدى تقنيات الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسن مستويات سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات وهذا بالنسبة للجزائر وتونس، غير انه بالنسب للمغرب لم تبدي أي اثر لذلك بل يعتبر ميزان المدفوعات مستقل عن سعر الصرف؛

- دراسة علاء عبد الفتاح شنيب، دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970– 2005: هدفت هذه الدراسة إلى

دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي في ليبيا خلال الفترة من 1970 إلى 2005، مع حصر وتحديد التغيرات المؤثرة في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغيرات وميزان المدفوعات وفقا للمنهج النقدي، حيث توصلت الدراسة إلى أن صيغة المنهج النقدي المقترح من قبل الباحث لا يستطيع تشخيص وتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي، إذ أن المفاهيم النظرية للمنهج النقدي تتوافق مع بيئة اقتصادية تعطي المبادرة للقطاع الخاص وآليات السوق، مع إعطاء مرونة لحركة سعر الصرف، في حين أن الإدارة الاقتصادية في ليبيا في فترة الدراسة تعطي الريادة للقطاع العام؛

- دراسة سهام رشاد منصور إبراهيم، فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979- 1992: سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج عجز ميزان المدفوعات المصري خلال 1979- 1992 مع استعراض مختلف المناهج المتعلقة بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في مضمون الفصل الثاني من الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أنه يمكن تطبيق المنهج النقدي لميزان المدفوعات في مصر كمفسر للموقف الكلي لميزان المدفوعات، ولكن مع ضرورة إضافة بعض العناصر المؤثرة والمفسرة لكثير من المتغيرات مثل: التضخم، سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي.

خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى:

1- مفاهيم حول ميزان المدفوعات؛

2- مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات؛

3- تشخيص حالات تصحيح وضعيات ميزان المدفوعات بالجزائر.

1- مفاهيم حول ميزان المدفوعات:

1-1 تعريف ميزان المدفوعات: من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم ميزان المدفوعات، نذكر:

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.[1]

وأيضا يعرف ميزان المدفوعات سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في دولة ما والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.[2]

كذلك يعرف ميزان المدفوعات بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال مدة معينة تكون غالبا عاما واحد، سجل منظم شامل لكل المعلومات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[3]

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه بيان محاسبي يضم ويرتب الحقوق والالتزامات بين الدول والناتجة عن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

1-2 هيكل ميزان المدفوعات: يتضمن ميزان المدفوعات الأقسام التالية:[4]

1-2-1 الحساب الجاري: يتكون الحساب الجاري من جزئيين، أولهما يشتمل على نتائج التجارة المنظورة والمتضمنة الصادرات والواردات من السلع. أما الثاني يسجل فيه نتائج التجارة غير المنظورة التي تشتمل على شراء وبيع الخدمات، مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والطيران المدني؛

1-2-2 حساب رأس المال: يسجل في هذا الحساب حركة انتقال رؤوس الأموال بين بلد ما وبقية بلدان العالم سواءًا تعلقت هذه الحركة بالانتقال المادي لرأس المال أو إقراض أو تعويضات أو هبات؛

1-2-3 التمويل الرسمي: يشتمل هذا القسم من ميزان المدفوعات على تسجيل التغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية، ويتضمن هذا القسم ما يسمى بفقرة التسوية.

1-3 أهمية ميزان المدفوعات: تعد عملية تسجيل التحركات السلعية والبشرية ورؤوس الأموال عبر الحدود على جانب كبير من الأهمية، وذلك للاعتبارات التالية:[5]

1-3-1 يسمح ميزان المدفوعات بدراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة معينة؛

1-3-2 يسمح ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملات الدلو الدولية من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى أخرى، وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض؛

1-3-3 يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة التي تعكس واقع الاقتصاد القومي لبلد ما، ويعد هذا الأمر بغاية الأهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

1-3-4 يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة.

1-4 المتغيرات المؤثرة على ميزان المدفوعات: يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها ما يلي: (صرارمة و بعلول، 2018، الصفحات 49-50)[6]

1-4-1 التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة لمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛

1-4-2 **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات؛

1-4-3 **سعر الفائدة الحقيقي:** إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛

1-4 **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. وفي الشكل التالي، يمكن توضيح كيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات، والشكل التالي يوضح العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:

الشكل رقم 01: يوضح العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

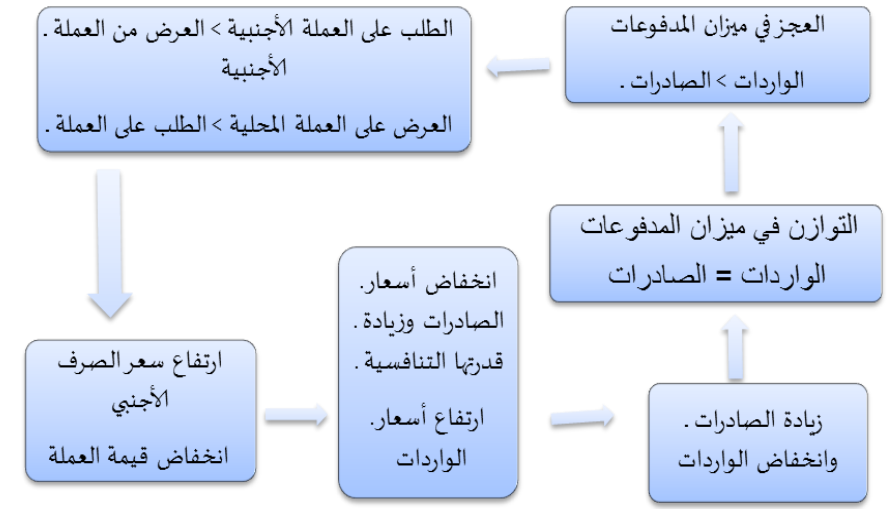

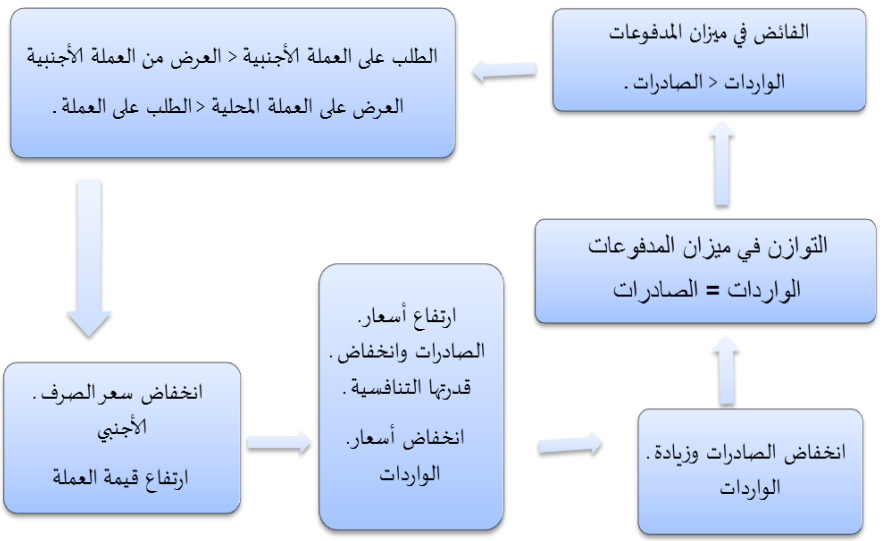

المصدر: عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول ، 2018، صفحة 50.

5-1 **وضعيات ميزان المدفوعات:** يحتوي ميزان المدفوعات على جانبين يحتوي أولهما على متحصلات الدولة من معاملاتها الدولية ويسمى بالجانب الدائن، وجانب

مدين يتضمن مدفوعات الدولة، ويمكن إبراز أهم وضعيات ميزان المدفوعات من خلال:

1-5-1 التوازن لميزان المدفوعات: يندرج توازن ميزان المدفوعات تحت صنفين هما:[7]

- **التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات:** يمثل وضعية تتعادل فيها حقوق الدولة مع ديونها، ويسمى أيضا بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وهو يبين حالة تتساوى فيها إيرادات الدولة من العملات الصعبة مع مدفوعاتها من هذه العملات خلال فترة زمنية معينة، ونظرا للاعتماد على مبدأ القيد المزدوج في إعداد بيان ميزان المدفوعات فانه يبقى دائما متوازن من الناحية المحاسبية؛

- **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:** وهو أمر نادرا ما يتحقق، حيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين لميزان المدفوعات، وإنما على رصيد أقسام من ميزان المدفوعات.

2-5-1 العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات: يحدث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عند حدوث تباين بين المدفوعات والمستلمات الناجمة عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.[8]

6-1 التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات: توجد ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالته الاقتصادية:[9]

1-6-1 الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادرتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات؛

2-6-1 رصيد العمليات الجارية: وهو مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، حيث يعبر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أن الدولة لها قدرة

على التمويل باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما الرصيد السالب لهذا الحساب فيدل على الاحتياج للتمويل؛

1-6-3 الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسنا في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهورا في قيمتها.

2- مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات:

أخذت آليات تصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا يتماشى مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، حيث نجد منهج المرونات والمتوافق مع النظرية الكلاسيكية، ومنهج الاستيعاب من صلب الفكر الكينزي، والمنهج النقدي المنسجم مع أفكار النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو. تفاعلت هذه المناهج مع حركة وآلية نظم الصرف باختلاف حيثياتها، وذلك في إطار السعي لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف.

2-1 مقاربة المرونات (المقاربة الجزئية): قام الاقتصاديون بتطوير اثنين من المناهج التقليدية بين أول عشرينيات وحتى ستينيات القرن العشرين في ظل نظامي قاعدة الذهب وبريتون وودز، حيث ركز الاقتصاديون جهودهم على فهم أثار تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات. وتمت صياغة كل من منهج المرونات ومنهج الاستيعاب في الوقت الذي لم تكن تدفقات رأس المال تهيمن على سوق الصرف الأجنبي، حيث تم افتراض أن التدفقات الرأسمالية الدولية تنشأ لغرض وحيد هو تمويل المعاملات الدولية المرتبطة بالسلع والخدمات.

لكي يتحقق تعديل الميزان التجاري على اثر تخفيض قيمة العملة لابد أن يكون مجموع مرونة الطلب السعرية على الواردات والصادرات تفوق الواحد الصحيح، وهو ما يعرف بشرط مارشال و ليرنر للتخفيض الناجح. حيث يفترض ثبات مستوى الدخل وتكاليف الإنتاج وأن العرض من الصادرات والواردات تام المرونة.[10]

2-1-1 صياغة نظرية أسلوب المرونات: تتمحور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتها في توجيه ميزان المدفوعات، ويتميز هذا الأسلوب بما يلي:[11]

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وبذلك يتم تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛

- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال- ليرنر، ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية؛

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية؛

P: سعر الصرف؛

B: الميزان التجاري؛

e_x: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

حيث ΔX يمثل التغير في الصادرات و ΔP يمثل التغير في سعر الصرف.

e_m:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}}$$

وفي هذا الصياغ ومع افتراض أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP، وبالتالي تكتب عبارة الميزان التجاري بالعملة الوطنية من الشكل:

$$B=X-MP$$

وبذلك وحسب الشرط الأساسي لمارشال– ليرنر الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري نتيجة انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض فإنه يجب أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد.

$$e_x+e_m>1$$

أما إذا كان هذا المجموع مساويا للواحد فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما، في حين يؤدي التغير في سعر الصرف إلى تدهور وضعية ميزان المدفوعات عندما يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف أقل من الواحد.

يمكن توضيح تأثير انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف على ميزان المدفوعات وفق نظرية أسلوب المرونات، من خلال:[12]

- **حالة العجز:** بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية مما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات وتنخفض الواردات نتيجة أسعارها المرتفعة من وجهة نظر المقيمين وهو ما يؤدي إلى تلاشي العجز في ميزان المدفوعات؛

- **حالة الفائض:** بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، وبذلك يزداد حجم الواردات وتنخفض الصادرات مما يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.

2-2 منهج الاستيعاب: يرجع الفضل في استخدام منهج الاستيعاب لالكسندر سيدني، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام المبني على الأفكار الكينزية. يعتبر منهج الاستيعاب ميزان المدفوعات محصلة للفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيعاب المحلي الإجمالي، ولذلك لابد من زيادة الناتج أو

تخفيض الاستيعاب أو الاثنين معا حتى يمكن تحسين وضع ميزان المدفوعات. مع ظهور منهج الاستيعاب وتطوره تغيرت حيثيات تحليل الميزان التجاري من الفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي، على الشكل:[13]

$$B=Y-A$$

حيث:

B: الحساب الجاري؛

Y: الدخل القومي؛

A: الإنفاق القومي.

وفقا لهذا التحليل فان العجز في الميزان التجاري يعني زيادة الإنفاق القومي عن الدخل القومي والعكس يحدث في حالة الفائض، حيث يؤكد منهج الاستيعاب أن التوازن التجاري يتطلب أن تكون قدرة الدولة على استيعاب أو امتصاص السلع والخدمات مساوية لما تنتجه من السلع والخدمات، وبذلك يتحقق تساوي الاستيعاب المحلي مع الناتج المحلي أي:

$$Y=A$$

الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب: من أهم الانتقادات التي توجه لهذا المنهج، ما يلي:[14]

- يلاحظ أن هذا المنهج لا يهتم بمعالجة العجز الاجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على عجز الحساب الجاري فقط مهملا حساب رأس المال؛
- يركز على العوامل المؤثرة في الحساب الجاري نتيجة التغيرات المباشرة المؤثرة في الدخل والانفاق الكلي، وبذلك فهو غير قادر على تحديد وتقدير التغييرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصرف؛
- يفترض أن التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة إلا أن مايحصل فعلا أنه سرعان مايزول هذا التحسن مع تغير الأسباب المحققة للتوازن.

2-3 المنهج النقدي: يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، مع التركيز على النظام النقدي في التحليل الاقتصادي المرتبط بتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، حيث بدأت تتضح معالم هذا المنهج منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي ومجموعة ثانية تمثلها مدرسة شيكاغو والتي تزودت بالأفكار النقدية التي روج لها النقديون بزعامة فريدمان. يمكن إبرازأهم النقاط التقييمية للمنهج النقدي، من خلال:[15]

2-3-1 يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته ووارداته، ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي؛

2-3-2 قدم هذا المنهج تحليلا لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات الصعبة، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضاته ضمن سعر صرف ثابت، الا أن ذلك لا يعني أنه دعا إلى التمسك بهذا النوع من أنظمة الصرف، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة؛

2-3-3 أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، وذلك راجع لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن لميزان المدفوعات؛

2-3-4 يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة.

3- تشخيص حالات تصحيح وضعيات ميزان المدفوعات بالجزائر:

يتصف الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص تميزه عن غيره من الاقتصاديات العالمية، وهذا ما جعل السلطات النقدية تتخذ عدة إجراءات تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد وخصائص ميزان المدفوعات لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري. بما أن كل من مقاربة أسلوب المرونات ومنهج الاستيعاب يركزان على الحساب الجاري بميزان المدفوعات، فسنكتفي خلال هذه الدراسة بمعرفة إمكانية تكييف ميزان المدفوعات الجزائري حسب مقاربة أسلوب المرونات.

3-1 **خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:** يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بعدة خصائص نتيجة لطبيعة الوضع الاقتصادي للدولة وعلاقاتها الاقتصادية الدولية، من أهمها:[16]

3-1-1 عدم استقرار أسعار الصادرات : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها؛

3-1-2 انخفاض معدل التبادل الدولي: حيث يقصد بالتبادل الدولي النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية والجزائر، فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)؛
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية الأقل تنافسية.

3-1-3 ضعف القاعدة الإنتاجية: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية مثل الجزائر بعد التنوع، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

2-3 **إجراءات السياسة النقدية:** اتخذت الجزائر عدة إجراءات في سبيل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، تحقيق التوازن الخارجي وتنمية الاحتياطات الأجنبية.

1-2-3 **السياسات النقدية بعد التعديل:** تميزت السياسات النقدية بعد سنتي 1998 و1990 باستقرار مضطرد للمناخ الاقتصادي الكلي، و باعتماد سياسة اقتصادية كلية تهدف إلى:[17]

- التحكم في التضخم بما فيها استدامة قابلية تحمل الدين الخارجي؛
- استمرارية الوضعية الموائمة لميزان المدفوعات وتخفيض حساسية الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية و السعي لتحسين شروط التنافسية الخارجية في ظل تعويم مدار لسعر الصرف.

و قد استمر بقاء التوازن الداخلي والخارجي خاضعين للعوامل الخارجية، فبعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، وما تضمنه من الحصول على تمويلات استثنائية سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ 2,4 مليار دولار سنة 1990، أين وصل انخفاض رصيد الميزان الجاري إلى 0,02 مليار دولار، مما أدى إلى تدهور الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية نتيجة لتدهور إيرادات الدولة من المحروقات و وصوله إلى 16,50 مليار دينار جزائري، لكن و مع عودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع سنة 2000، عرف الوضع المالي الكلي عودة إلى التوازن إلى غاية 2006 مرتكزا على:

- انتعاش متزايد في ميزان المدفوعات بسبب تحسن أسعار البترول و ملاءمة مؤشرات المديونية؛
- استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

تعد الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90%من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات

مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات أسواق السلع النفطية كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات إلى الاختلال في توازنه، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة.

3-2-2 تطور الاحتياطات النقدية الأجنبية: فيما يتعلق باحتياطيات الصرف الأجنبي باستثناء الذهب، تظهر البيانات أنها انخفضت إلى 86,08 مليار دولار مع نهاية سبتمبر 2018 مقابل 97,33 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2017 ترابط مع تطور ميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، وهذا بسبب أثر التقييم السلبي الذي يقارب 0.83 مليار دولار، الناجم عن تحسن قيمة الدولار مقابل اليورو خلال هذه الفترة.[18]

أ- سياسة تخفيض الدينار الجزائري: عمدت الجزائر إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في اطار تحقيق، ما يلي:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو اعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات. حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات واعادة التوازن له لان عملية التخفيض تؤدي إلى احداث تغيرات على اسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من

خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.[19]

- **مرونة الصادرات:** نظريا فان تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

وفي هذا الصياغ يمكن تتبع مرونة الصادرات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري للدولار الأمريكي خلال الفترة 2012– 2019، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم01: يوضح تطور مرونة الصادرات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري للدولار الأمريكي

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
X	65823	61172	35138	29698	35132	41113	34994
P	78,1524	87,9039	107,1317	110,5274	110,9610	116,6169	118,9665
ex	–0,566291	–1,945659	–4,884392	46,641565	3,339947	–7,387013	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 40، ديسمبر 2017.

- **مرونة الواردات:** من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ينتقل الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية، أما من الناحية الواقعية سنحاول معرفة أثر تخفيض الدينار على الواردات، وذلك بتتبع حجم الواردات خلال الفترة 2012 – 2019 والمقومة بملايين الدولارات الأمريكية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح تطور مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري للدولار الأمريكي

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
M	54903	58330	51646	46727	46059	48573	44632
P	78,1524	87,9039	107,1317	110,5274	110,9610	116,6169	118,9665
MP	42908 01,2	51274 34,5	55329 23,8	51646 13,8	51107 52,7	56644 32,68	53097 12,83
em	0,500 2521	– 0,523 869	– 3,004 892	– 3,644 091	1,070 827	– 4,026976	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد: على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 40، ديسمبر2017، و النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 48، ديسمبر2019.

من خلال استعراض بيانات الجدولين يتضح لنا أن الجزائر ومع انتهاج سياسة تخفيض العملة خلال الفترة من 2013 إلى السداسي الأول من سنة 2019، وذلك بتغير سعر الصرف بـــ 40,8141 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد،ـــ فإن ذلك لم يحقق زيادة في حجم الصادرات من السلع المحلية ناهيك عن حدوث انخفاض قدر بـــ 42922 مليون دولار مابين سنة 2012 و سنة 2016، وهذا قد يرجع لعدم تنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات.

أما بالنسبة للواردات فنلاحظ كذلك عدم تطابق بيانات الجدول رقم 02 مع المفاهيم النظرية لسياسة تخفيض قيمة العملة وأثره على حجم الواردات، حيث يتضح ارتفاع حجم الواردات رغم تخفيض قيمة العملة، والتي يمكن التعبير عنها حسب النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر بديسمبر 2017 بارتفاع واردات الدولة من المواد الغذائية من 9572 مليون دولار سنة 2013إلى 11005 مليون دولار سنة

2014، وارتفاع واردات التجهيزات الفلاحية من 449 مليون دولار سنة 2013 إلى 537 مليون دولار مع سنة 2018 بالإضافة إلى ارتفاع واردات التجهيزات الصناعية من 15745 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 16593 مليون دولار أمريكي سنة 2016 ,

أما عن تحقيق شرط مارشال- ليرنر فنلاحظ أن مجموع مرونات الصادرات ومرونات الواردات خلال الفترة 2013- 2019 يتذبذب بين مستوى أقل من الواحد الصحيح ومستوى موجب يفوق الواحد خلال سنتي 2016 و2017، ولكن بالرغم من ذلك ظل الرصيد السالب مصاحبا للميزان التجاري خلال هذه الفترة.

الخاتمة:

يعد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مطلب لا يمكن الاستغناء عنه لأي دولة تسعى إلى المحافظة على مكانتها الدولية في حيز العلاقات الاقتصادية الدولية، لذلك ينبغي على السلطات النقدية البحث عن أنجع السبل والآليات للحفاظ على هذا المسعى خلال المدى القصير والطويل، وتعد الجزائر من بين الدول التي سايرت هذا المطلب من خلال اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بسياستها النقدية وبالخصوص ما تعلق بقيمة الدينار الجزائري، ومن أهم نتائج البحث المتوصل إليها:

- يتضمن تكييف ميزان المدفوعات حسب مقاربات التصحيح الخارجي لعلاج إختلالات ميزان المدفوعات، انتهاج أحد الأساليب الثلاثة: أسلوب المرونات، أسلوب الاستيعاب والمنهج النقدي، وهذا حسب طبيعة اقتصاد الدولة وحجم علاقاتها الاقتصادية الدولية؛
- أنه لا يمكن الاستعانة بمنهج المرونات لتحقيق المعالجة المناسبة لميزان المدفوعات الجزائري، وذلك يرجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري ونظام الصرف المبني على سياسة التعويم المدار.

التوصيات:

- العمل على تنويع القطاعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية من اجل استقطاب المعاملات الاقتصادية الدولية؛

- عدم حصر إجراءات وآليات تعديل الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري بسياسة تخفيض قيمة العملة فقط؛

- تعزيز العلاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي من خلال تطوير ورقمنة النظام المصرفي الجزائري ليعكس الوضعية النقدية للدولة في الوقت المناسب مما يساعد في اتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

الإحالات والمراجع

1 نوري حاشي، طارق بن خليف ومحمد العقاب، ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 28 جويلية 2020، ص 809.

2 موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري وياسر المومني، التمويل الدولي، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

3 نوري حاشي، طارق بن خليف ومحمد العقاب، مرجع سبق ذكره، ص 809.

4 مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 377- 378.

5 رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط 02، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 147.

6 عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مجلة المالية وحوكمة الشركات (دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2016- 2000)، المجلد 02، العدد02، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 31 ديسمبر 2018، ص 49 – 50.

7 علاء عبد الفتاح شنيب، دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970–2005،مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2011–2012، ص 56.

8 موسى سعيد مطر، نوري موسى شقيري وياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

9 محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرفات، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989– 2014). مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 31 ديسمبر 2016، ص 289.

10 سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات(حالة الجزائر 1990– 2014)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015–2016، ص 168.

11 محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقي العدد4، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص 235.

12 نفس المرجع، ص 238.

13 سهام رشاد منصور ابراهيم، فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979–1990، مذكرة ماجستير، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011، ص 122.

14 بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970– 2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012– 2013، ص 115.

15 سفيان خضير، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد01، العدد02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 03 ديسمبر 2017، ص 210.

16 جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، المجلد11، العدد11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 31 ديسمبر 2012، ص 229.

17 نادية سحاب، عمار زيتوني، المنهج النقدي وسعر الصرف حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد13، جمعة حاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 31 ديسمبر 2017، ص 340.

18 بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 11. متاح على موقع: www.bank-ofalgeria.dz تاريخ الاطلاع: 2021/05/22 على الساعة 11:54.

19 بلقاسم منهوم، مرجع سبق ذكره، ص 125.